قضايا سياسية

اسم المقال: الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية
اسم الكاتب: علي سعدي عبدالزهرة جبير، أ.د. كاظم علي مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1401
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 07:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية

The military and humanitarian dimensions of the Western Sahara problem

علي سعدي عبدالزهرة جبير(*)
Ali Saadi Abdul Zahra Jubair

أ.د كاظم علي مهدي(**)
Kadhum Ali Mahdi

الملخص

بدء النزاع العسكري في الصحراء الغربية عندما قام المستعمر الإسباني عام 1975 بتقسيم الصحراء وفق اتفاقية مدريد بين (المغرب- موريتانيا)، واستبعاد البوليساريو من تلك الاتفاقية، مما دفعها إلى اعلان كيانها السياسي باسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي حصلت على اعتراف بعض الدول ومنها الجزائر التي قدمت لها الدعم العسكري والسياسي في حربها مع (المغرب- موريتانيا)، نتيجة لذلك استطاعت البوليساريو من تحقيق انتصار عسكري على موريتانيا مما دفعها إلى الانسحاب من الإقليم عام 1979، ليصبح النزاع بين(المغرب- البوليساريو) وبالرغم الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الأمم المتحدة عبر وقف أطلاق النار عام 1991 ومشاريعها المتعددة لأنهاء ملف القضية الصحراوية، إلا أنه أخفقت في مسعاها، الأمر الذي آثر على حقوق الإنسان للمواطن الصحراوي.

الكلمات المفتاحية: المغرب، البوليساريو، الأمم المتحدة، الحرب، حقوق الإنسان.

Abstract

The start of the military conflict in Western Sahara when the Spanish colonizer divided the Sahara in 1975 according to the Madrid Agreement between (Morocco and Mauritania), and excluded the Polisario from that agreement, which prompted it to declare its political entity in the name of the Sahrawi Arab Democratic Republic, which obtained the recognition of some countries, including Algeria, which It provided it with military and political support in its war with (Morocco - Mauritania). As a result, the Polisario was able to achieve a military victory over Mauritania, which prompted it to withdraw from the region in 1979, so the conflict between (Morocco - Polisario) became, and despite the diplomatic efforts made by the United Nations through The 1991 ceasefire and its multiple projects to end the Sahrawi issue file, but it failed in its endeavour, which affected the human rights of the Sahrawi citizen.

Keywords: Morocco, Polisario, United Nations, war, human rights.

المقدمة

وقعت اتفاقية مدريد في العام 1975 لتقسم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، نتيجة لذلك أعلنت جبهة البوليساريو كيانها السياسي باسم (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)، واعترفت بها عدد من الدول ومن بينها الجزائر التي دعمتها سياسياً وعسكرياً، لتدخل بعد ذلك في صراع عسكري ضد المغرب من جهة، وموريتانيا من جهة أخرى التي انسحبت من الصحراء عام 1979 نتيجة هزائمها

(*) طالب دكتوراه في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، البحث مستل من الأطروحة، ali.saady1122@gmail.com
(**) كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين dr.kadhum@ced.nahrainuniv.edu.iq

على يد جبهة البوليساريو، وتوقيعها اتفاقية سلام برعاية جزائرية، ليصبح النزاع العسكري بعد ذلك بين (البوليساريو- المغرب) لاسيما بعد أن سيطرة القوات المغربية على كامل الأراضي الصحراوية، نتيجة الاستراتيجية العسكرية التي اتبعتها وتمثلت بإقامة جدار رملي عازل على حدود الصحراء مع الجزائر وموريتانيا والمناطق الخاضعة لجبهة البوليساريو، واستمر النزاع العسكري بينهما حتى عام 1991 عندما دخل الطرفان في مفاوضات تحت قبة الأمم المتحدة التي مكنتها من وقف أطلاق النار، ومنذ ذلك انتقل الصراع المغربي الصحراوي من حالة الحرب إلى المرحلة الدبلوماسية، إلا أن الاخير اخفقت من وضع نهائي لمعالجة المشكلة الصحراوية، مما دفع الطرفان(المغرب- البوليساريو) إلى تجدد النزاع العسكري في منطقة الكركرات عام 2016، الأمر الذي آثر على حقوق الإنسان، إذ تعرض الصحراويين إلى كافة أشكال الاضطهاد والاقصاء والتهميش والاختفاء القسري والترحيل الاجباري والمضايقات من قبل السلطات المغربية، ويعيش الصحراويين منذ عقود في مخيمات اللاجئين وتسود ظرف صعبة وغير انسانية، مما آثر على أوضاعهم الصحية نتيجة انعدام الأمن الغذائي.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث من أن فشل الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الأمم المتحدة حول معالجة قضية الصحراء الغربية عبر مشاريعها، جعل من لغة السلاح تعلو على لغة الحوار، مما جعل النزاع العسكري المبدأ الأساسي لمعالجة القضية، وهذه الإشكالية تحاول الإجابة على ما هية الأبعاد العسكرية والإنسانية لمشكلة الصحراء الغربية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن النزاع العسكري في الصحراء الغربية يرجع إلى تعنت الطرفين، المغرب بمشروعه للحكم الذاتي، والبوليساريو بمشروعه الانفصالي.

مناهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكون هذا المنهج يحاول الإجابة على ما هية الأبعاد العسكرية والإنسانية لمشكلة الصحراء الغربية، وكذلك تم الاعتماد على المنهج النظمي لتحديد المدخلات(المطالب) في كل من (المغرب- البوليساريو)، وتحويل تلك المطالب إلى مخرجات على شكل اندماج أو حكم ذاتي أو انفصال.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الأبعاد العسكرية في الصحراء الغربية، في حين تناول المبحث الثاني الأبعاد الإنسانية في الصحراء الغربية.

المبحث الأول: الأبعاد العسكرية في الصحراء الغربية

أقدمت جبهة البوليساريو بعد توقيع اتفاقية مدريد عام 1975 على اعلان كيانها السياسي في منطقة (بئر لحلو) بالقرب من الحدود الموريتانية في 27 شباط 1976 باسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، لتأكيد نروعها الاستقلالي ومحاولة الانفصال، وشكلت اول حكومة صحراوية في3/6/ 1976، وظل مقرها في تندوف جنوب الجزائر برئاسة (محمد لمين ولد أحمد)، وحصلت على اعتراف الجزائر في اليوم نفسه، وحدد طبيعة النظام السياسي في الصحراء الغربية بعد بيان إعلان (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)(*)، وأصبحت جبهة البوليساريو هي التنظيم الوحيد

(*) جاء في البيان إن (الشعب العربي الصحراوي وهو يذكر شعوب العالم أنها قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي قرار الجمعية العامة رقم 1514 في دورتها الخامسة عشر.... يعلن للعالم اجمع على أساس من الإرادة الشعبية الحرة القائمة على دعائم الاختيار الديمقراطي عن قيام دولة حرة مستقلة ذات سيادة وحكم وطني

العسكري والسياسي والمتحدث باسم سكان الصحراء، وفتحت المكاتب في العديد من الدول المعترفة بها للتعريف بقضيتها على الصعيد الدولي ومركزه على هدف رئيس هو الاستقلال[1].

وأعلن الأمين العام لجبهة البوليساريو(الولي مصطفى السيد)[*] أن للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (دستور موقت) وسلطة تنفيذية وجهاز تشريعي، وسيكون لها مجلس للثورة ومجلس الوزراء، وأن الجهاز التشريعي سيمثل في المجلس الوطني المؤقت الصحراوي والذي يضم (41)عضوا[2]، ونصت مواد الدستور المؤقت أن الساقية الحمراء ووادي الذهب جمهورية عربية ديمقراطية واشتراكية، وأن الشعب الصحراوي جزء من الأمة العربية، وعضو من الآسرة الأفريقية ومنتمي للعالم الثالث، ونص على أن الإسلام دين هذا الشعب واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وأن مجلس الثورة هو أعلى سلطة تنفيذية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ويباشر شؤون السيادة ووضع السياسة العامة للدولة، ويعين مجلس الثورة مجلسا للوزراء من رئيس للوزراء بعد استشارة المجلس الوطني الصحراوي المؤقت، ويقوم مجلس الوزراء بكافة الأمور التنفيذية تحت إشراف مجلس الثورة، والاخير يعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويصادق عليها، ويعين الممثلين السياسيين، ويعتمد لديه الممثلين السياسيين الأجانب، وأن الجيش الشعبي الوطني الصحراوي المؤقت لخدمة الشعب يؤمن الدفاع عن الوطن ووحدته ويشترك في نشاط البلاد الاجتماعي والاقتصادي، ويعتبر المجلس الوطني الصحراوي المؤقت سلطة تشريعية استشارية[3].

ديمقراطي عربي وحدوي الاتجاه، إسلامي العقيدة تقدمي المنهج تسمى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.... ان الشعب العربي في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية قد عقد العزم على حماية استقلاله ووحدة ترابه والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية، ويجاهد مع كل الشعوب المحبة للسلام للعمل على تدعيم السلم وترسيخ الأمن في العالم اجمع، ومناصرته لجميع حركات تحرير الشعوب للتخلص من السيطرة الاستعمارية..... ان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تناشد المجتمع الدولي الذي يهدف إلى إقامة الحق والعدل، ويسعى لتوطيد دعائم السلام والأمن ان يساهم في بناء وتنمية الدولة الجديدة، من اجل كرامة ورفاهية وطموحات الإنسان). نقلاً عن ملف وثائقي، حرب الصحراء في المغرب العربي، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد44، 1976، ص252-253.

(1) محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مكتبة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، 2022، ص91-92.

(*) ولد الولي مصطفى السيد في بئر لحلو الواقعة شمال شرق الصحراء الغربية سنة 1948 في عائلة صحراوية بسيطة تمارس الرعي والترحال شأن معظم الصحراويين حينها، تلقى تعليمه في المدارس القرآنية الصحراوية، ونتيجة لظروفه الأسرية الصعبة اضطر الوالي إلى العمل كعامل بسيط ثم رقي ليصبح رئيس لمجموعة من العمال الصحراويين، وفي عام 1966 التحق بمعهد التعليم الأصلي والشؤون الدينية بمدينة تارودانت ثم تابع دراساته الثانوية بالرباط ومن ثم التحق بجامعة محمد الخامس عام 1970 ودخل كلية الحقوق فرع العلوم السياسية، وخلال دراسته الجامعية تميز بنشاطه السياسي الذي كان يتمحور حول ضرورة تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الاسباني، وكانت له اتصالات في مطلع السبعينات بالقيادات الجزائرية والليبية والموريتانية طلباً للدعم والمساندة في تحرير الصحراء الغربية من براثن الاستعمار، وقد توجت تلك الجهود بانعقاد المؤتمر التأسيسي للجبهة البوليساريو يوم 10 آيار 1973 بمدينة الزويرات الموريتانية وتبعت تلك الخطوة بانطلاق أول رصاصة للجبهة، استطاع الولي في زمن وجيز ان يقفز بالقضية الصحراوية من موقعها المحلي إلى التدويل، وتوفي 9حزيران 1979. للمزيد ينظر إلى علي صالح، الوالي مصطفى السيد(1948-1976) دوره السياسي والعسكري، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، المجلد5، العدد1، 2022، ص422-434.

(2) ليلى خليل بديع، أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب(الصحراء الغربية)، دار المسير، بيروت، 1976، ص140.

(3) ينظر المواد(1)(2)(3)(12)(13)(14)(16)(17)(18) من الدستور الصحراوي المؤقت الصادر في 28 فبراير 1976.

أن الإعلان عن نشوء الجمهورية الصحراوية قاد ذلك إلى قيام العديد من الدول الأفريقية بالاعتراف بها، ثم تتابعت اعترافات بعض الدول العالم في العقود اللاحقة، وبلغ مجموع الدول المعترفة بالصحراء الغربية إلى (80) دولة ومنها الجزائر ونيجيريا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا، إلا أن هذا الاعتراف تناقص فيما بعد نتيجة تطور العلاقات المغربية مع الدول التي اعترفت بالصحراء[1]، وبعد إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية قام المغرب بتوقيع اتفاق جديد مع موريتانيا حول الحدود، وتضمنت الاتفاقية تقسيم الصحراء إلى منطقتي نفوذ في 14 نيسان 1976، كما عقدت الاتفاقية الخاصة برسم الحدود الدولية ما بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية، ودخلت حيز التنفيذ في 10 تشرين الثاني 1976، وكان الإقليم الجنوبي من الصحراء وادي الذهب من نصيب موريتانيا، في حين كان الإقليم الشمالي من الصحراء (الساقية الحمراء) من نصيب المغرب، واتفق الطرفان على ان الحدود الدولية المرسومة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية هي الخط المستقيم الذي يبدأ من نقطة تقاطع الشاطئ الأطلسي مع خط العرض 24 شمالا ويتجه نحو نقطة هذا الخط المستقيم مع حدود الجمهورية الإسلامية الموريتانية مشكلا بذلك الحدود الجنوبية للمغرب[2].

وبدأ النزاع العسكري يتصاعد بين جبهة البوليساريو والقوات المغربية والموريتانية، وكانت الجبهة تشن هجمات ضخمة ضدهما، وترك ذلك تأثيره الواضح على الأوضاع الداخلية لموريتانيا خاصة، إذ توالت ضربات البوليساريو التي استغلت ضعف الدولة الموريتانية وحدودها المكشوفة والطويلة، بالإضافة إلى وجود تعاطف كبير مع الصحراويين في الأوساط الاجتماعية الموريتانية وخصوصاً قبائل الشمال التي ترتبط بروابط النسب مع جبهة البوليساريو، أما المغرب فأن الحكومة والأحزاب وواجهات الرأي العام إلى جانب عودة الصحراء إلى الوطن الام والتمسك بمغربية الصحراء، على العكس من الموقف الشعبي وواجهاته في موريتانيا، إذ راهنت جبهة البوليساريو على تطابق المواصفات بين الصحراويين والموريتانيين الذي يصعب التفريق بينهم، وهذه عوامل استغلتها الجبهة للتسلل داخل عمق التراب الموريتاني من أجل تنفيذ عمليات خاطفة وسريعة[3].

واعتمد جبهة البوليساريو في حربها ضد الموريتانيين على ضرب المنشآت الاقتصادية، ومن هذه العمليات في منطقة الزويرات، التي تم بموجبها تدخل السلاح الجوي الفرنسي إلى جانب القوات الموريتانية أثر العمليات المتتالية ضد القطار الناقل للحديد، وغيرها من العمليات التي تكبدت فيها القوات المغربية والموريتانية خسائر كبيرة، فضلاً عن شن حرب إعلامية ونفسية ضد الحكومة الموريتانية كما عملوا على تحطيم معنويات الجنود الموريتانيين والسعي لتأليب المجتمع ضد الحكومة [4]، وخلال أحدى الهجمات على نواكشوط قتل(الولي مصطفى السيد) في 9 حزيران1976، واصبح (محمد بن عبد العزيز)[*] أمينا عاما للجبهة ورئيسا للجمهورية[1]، إلا أن مقاتلي البوليساريو لم يستسلموا، واستطاعوا

(1) محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص93-94.

(2) محمد علي داهش، الصحراء الغربية((دراسة تاريخية وسياسية)) 2011-1884، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، نينوى، 2011، ص67.

(3) ينظر إلى كل من الداهية ولد محمد فال المختار، موريتانيا وقضية الصحراء من الحرب إلى الحياد قراءة في الحصيلة والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص105، وكذلك محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص95.

(4) محمد علي داهش، الصحراء الغربية((دراسة تاريخية وسياسية)) 2011-1884، مصدر سبق ذكره، ص71-72.

(*) ولد (محمد عبد العزيز بن خليلي بن محمد سالم الرقيبي) يوم 17 آب 1948 في منطقة الساقية الحمراء، لعائلة صحراوية كان أبوها جنديا في جيش التحرير المغربي الذي قاوم الاستعمار الفرنسي والإسباني، ثم في الجيش المغربي الرسمي بعد الاستقلال، درس بمراكش حتى نهاية الثانوية، ثم انتقل إلى الرباط ليواصل دراسته الجامعية التي اقتصرت

احتلال بعض المدن الموريتانية، وتفتيت المعركة واستنزاف قدرات الجيش الموريتاني، وشل الحركة الاقتصادية وذلك بالتركيز في الهجمات على المناطق المنجمية قصد التأثير على المصالح المباشرة للمغرب وفرنسا باعتبارهما أقوى حليفين لموريتانيا، وشهدت سنة 1977 معارك ضارية بين القوات الموريتانية التي أصبحت في موقع الدفاع عن المرافق الاقتصادية والسياسية وقوات جبهة البوليساريو التي بدأت في تشديد الخناق على هذه المرافق والمواقع مستغلة جوانب الضعف في الأداء العسكري الموريتاني ونقص التسليح والتدريب وتواضع وسائل الاتصالات وتذمر القوات الموريتانية جراء تأخر رواتبها، وكان من أشهر الهجومات الصحراوية هجوم 1 أيار 1977 الذي اشتركت فيه (150) من ناقلات الجنود والعربات العسكرية المزودة بمدافع الهاون وقاذفات الصواريخ وأسفر عن خسائر كثيرة، وفي 3 تموز سنة 1977 شن مقاتلو البوليساريو هجوما كبيرا على العاصمة نواكشوط بواسطة (وحدات كوماندوز)، واستطاعت التسلل إلى ضواحي المدينة وتوجيه مدافعها إلى مباني القصر الرئاسي وحتى السفارات الأجنبية، وقد أعلنت الجبهة أن الهجوم كان انتقاما (للولي مصطفى السيد) في الذكرى الأولى لوفاته[2].

وفي ضوء الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها الحكومة الموريتانية، تدخلت فرنسا بشكل مباشر مستعملة الطائرات الحربية خلال الفترة(1977-1978)، خوفاً على مصالحها الاقتصادية ولدعم الجيش الموريتاني ضد قوات البوليساريو، وبالرغم من تصاعد النزاع العسكري بين المغرب وموريتانيا من جهة، وجبهة البوليساريو من جهة أخرى، إلا أن الأخيرة أكدت على رغبتها في حل النزاع بطرق سلمية مشروطة، وجاء هذا التوجه في المؤتمر الرابع للجبهة المنعقد عام 1978 تحت شعار (الكفاح المستمر لغرض الاستقلال الوطني والسلام)، وحددت الجبهة شروط من اجل وضع نهاية للحرب الدائرة في الصحراء الغربية وهي الاعتراف بحدود الاقليم الصحراوي الموروثة عن العهد الاستعماري، وبالسيادة الوطنية للشعب الصحراوي على كامل ترابه واحترام حقه المشروع في تقرير مصيره والاستقلال، والاعتراف بسيادة الجمهورية العربية الصحراوية من قبل جيرانها وعدم التدخل في شؤونها الداخلي، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية، وفعلا لقي هذا الاتجاه صداه وأفلحت الجبهة في اهدافها[3].

أن حرب الصحراء أثرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية في موريتانيا، لذلك ترسخت قناعة عند قادة الجيش بضرورة إزاحة النظام السياسي، ولا سيما بعد دخول النظام في تحالف مع المغرب في مواجهة البوليساريو، وعلى آثر ذلك قام العقيد(مصطفى ولد محمد السالك) ومجموعة من الضباط العسكريين في 10 تموز 1978 بمحاولة انقلابية أطاحت بالرئيس الموريتاني(المختار ولد داده) بعد فترة حكم دامت 18 عاماً، وكانت من نتائج الانقلاب ايقاف العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش الموريتاني في الصحراء، ودخلوا في مفاوضات مع جبهة البوليساريو تحت رعاية الجزائر،

على سنة واحدة بكلية الطب انتهت في أيلول 1975، وفي العام نفسه غادر إلى الجزائر إذ تلقى تكوينا عسكريا مع مجموعة من مؤسسي جبهة البوليساريو، وانتخب في مكتبها السياسي في مؤتمرها التأسيسي يوم 10 أيار 1973، وبعد مقتل الأمين العام للجبهة الولي مصطفى السيد، اختير محمد ولد عبد العزيز خلفا له، وفي تشرين الأول من العام نفسه أصبح رئيسا للجمهورية العربية الصحراوية، وفي يوم 31 أيار 2016 أعلنت جبهة البوليساريو أن أمينها العام محمد عبد العزيز توفي بعد صراع طويل مع المرض. محمد عبد العزيز.. أربعة عقود من زعامة البوليساريو، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons، 2/ 11/ 2015.

(1) سعيد الشريف، جبهة البوليساريو البداية وبداية النهاية، مجلة الفرقان، مطبعة النجاح الجديدة، العدد66، 2011، ص17-18.

(2) الداهية ولد محمد فال المختار، مصدر سبق ذكره، ص107-108.

(3) محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص96-97.

أثمرت عن توقيع معاهدة سلام يوم 5 آب 1979 تم على أثرها انسحاب الجيش والادارة من إقليم وادي الذهب[1].

وبعد اعلان الاتفاقية التي تخلت موريتانيا بموجبها عن ادارتها للمنطقة الجنوبية من الإقليم الصحراوي، قامت القوات المغربية بفرض سيادتها على كامل الإقليم الصحراوي بتاريخ 14 آب 1979، وقد استقبلت تلك الخطوة بتأييد القرى والأحزاب السياسية المغربية، وأن هذا الإجراء أثار غضب الحكومة الجزائرية التي نددت وألقت بالمسؤولية على عاتق الحكومة الموريتانية معتبرة التخلي عن مسؤوليتها عن ادارة ذلك الجزء من الصحراء تواطؤا مبيته له، وبعد ذلك نفذت المغرب سياسة دفاعية، ودخلت في حرب مباشرة مع جبهة البوليساريو كلفت الدولة والمجتمع كثيراً، وبهذا انتقل الصراع إلى ثنائي بين المغرب وجبهة البوليساريو في حرب مستمرة وبكافة ابعادها[2].

وابتداء من 1979 انطلقت البوليساريو في عملية واسعة ضد القوات المغربية عبر كل المناطق الصحراوية إلى غاية الحدود الصحراوية، والبداية كانت مع الهجوم على القوات العسكرية المتموقعة في المركز المنجمي ببوكراع وطانطان، وهو ما سمح للبوليساريو لتبسط سيطرتها على ثلثي الأراضي الصحراوية ووصلت إلى غاية جنوب المغرب بواد درعة، ودخوله في معركة ورقزيز إذ تكبد فيها الجيش المغربي خسائر كبيرة في العتاد والجنود، مما اضطر المغرب باللجوء إلى الدول الغربية الحليفة لتزويدها بالسلاح والتكنولوجيا العسكرية والبداية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية ثم من فرنسا، ومن هنا تدخل الحرب الصحراوية منعطفاً جديداً[3].

وخلال تلك المدة كانت المواجهة العسكرية قائمة بين الجيش المغربي وقوات البوليساريو، ودارة معارك عديدة في عدة مناطق داخل الاراضي المغربية، وقد سجلت قوات البوليساريو تفوقاً على الجيش المغربي في السنوات(1979-1980)، وأن النجاح العسكري لمقاتلي جبهة البوليساريو يرجع إلى معرفتهم الجيدة بالإقليم، هذا الامتياز الذي لم يتوفر لدى مقاتلي الجيش المغربي، فضلاً عن كون الجبهة مدعمة بأسلحة عسكرية متطورة وفرت لها من الجزائر وليبيا، بينما كانت معنويات الجيش المغربي منخفضة بسبب صعوبة القتال في الأراضي الصحراوية، وكذلك نقص التأقلم مع هذه الطبيعة فضلاً عن القرارات العسكرية التي كانت تؤخذ ببطىء، وذلك لضرورة استشارة الملك المغربي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة[4].

واتبع المغرب منذ عام 1980 استراتيجية عسكرية صارمة في مواجهة الهجمات التي كانت تشنها قوات البوليساريو، ومنها بناء الحواجز الرملية والتمترس داخل الخنادق الدفاعية المزودة بمختلف الاسلحة واستعمال وسائل الكشف والمراقبة عن بعد واستخدام سلاح الجو، وطوال الأعوام اللاحقة تواصلت بناء الأحزمة الواقية التي وصلت إلى ستة احزمة (ينظر الجدول رقم1) لحماية المدن والمراكز والمناطق الاقتصادية، ولقد أدت الأحزمة الدفاعية الى فقدان جبهة البوليساريو قدرتها على التوغل في

(1) محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد31، 2011، ص119-120.

(2) يوسف حمدان، الصحراء الغربية: إقليم مغربي وإشكالية وطنية داخلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان8و9، 2000، ص302-303.

(3) هادية نصيرة، قضية الصحراء الغربية 1975-2000م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، 2014 ، ص56-57.

(4) مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة)، الجزائر، 2007، ص140-141.

المناطق الصحراوية والوصول الى السواحل التي هي قلب النشاط الاقتصادي، واضعفت قدرة القوات التابعة لجبهة البوليساريو، ومكنت المغرب من توطيد نفوذه في المناطق الاقتصادية الأكثر جودة وتأمين منطقة الشمال الغنية بالفوسفات، وأن هذه الاستراتيجية العسكرية التي اتبعتها القوات المغربية سميت بـ(سياسة تزنير الصحراء) أي العمل على إقامة جدار رملي عازل بارتفاعه ازيد من (6) أمتار على حدود الصحراء مع الجزائر وموريتانيا والمناطق الخاضعة لجبهة البوليساريو، ويطلق على هذا الجدار الرملي اسم المجاز الضيق، الأمر الذي منع وصول الإمدادات، والتضييق على الدعم اللوجستي الجزائري والموريتاني والليبي لقوات جبهة البوليساريو[1].

جدول رقم (1) الجدار الدفاعي المغربي في الصحراء الغربية

المرحلة	الطول كم	السنة	المرحلة	الطول كم	السنة
الأولى	500	1982	الرابعة	380	1985
الثانية	300	1984	الخامسة	670	1985
الثالثة	320	1984	السادسة	550	1987

المصدر: نقلاً عن حميد ياسر عبدالحسين الياسري، مشكلة الصحراء الغربية وأثرها في الأمن القومي العربي دراسة في جغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص98.

وبهذا فأن الجدار الدفاعي المغربي تم اكماله عام 1987 ليصبح طوله (2720) كم يحوي على ما يزيد عن (20) الف كم من الاسلاك الشائكة وزرعت امامه اكثر من (10) ملايين لغم مضاد للأفراد، ومزود بالعشرات من اجهزة الرصد الالكترونية المتوسطة والبعيدة المدى، ومجهز برادارات أمريكية تكشف كل من يحاول الوصول اليه، فاصبح الجدار حداً فاصلاً بين الجيش المغربي وقوات البوليساريو، وكلف بناؤه خمسة مليارات دولار، تم دفع قسماً منها من المملكة العربية السعودية إلى الشركات (الاسرائيلية) التي اسهمت في بناء الجدار الدفاعي في الصحراء الغربية، وان الجدار قسم الصحراء الغربية على قسمين غير متكافئين، فهو يمثل جزءً من تفتيت وحدة الصحراء الغربية، فضلاً عن الأضرار البيئية الكبيرة الناجمة عن وجود الملايين من الألغام المدفونة بالرمال المتحركة والتي ذهب العديد من أبناء الصحراء ضحية لها إذ عوقت أعداد كبيرة من رعاة الماشية الذين يقتلون مع ابلهم عندما يتعرضون لانفجار تلك الألغام[2].

ونتيجة لذلك دخل الطرفان(المغرب-البوليساريو) إلى قنوات المفاوضات من أجل إيجاد مخرج لهذه القضية، ومن أبرز المحطات والاتصالات التي باشرها الطرفان كان بتاريخ 1979 الذي يعد أول اتصال بينهما وكان ذلك بالعاصمة المالية باماكو، والتي هي عبارة عن لقاءات سرية لم تتوصل إلى نتائج تذكر، ومع بداية الثمانينيات القرن الماضي للفترة (1985-1982)، عقدت مرحلة جديدة من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين التي عرفت باسم المساعي الحميدة تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، إلا أن المفاوضات فشلت بسبب تباعد موقف الطرفين، إلى جانب هذه المفاوضات نظمت مرة أخرى لقاءات مباشرة بين الوفدين المغربي والبوليساريو بالجزائر عام 1983 بهدف إيجاد مخرج لوقف إطلاق النار، وتوفير الظروف الملائمة لتنظيم استفتاء حول تقرير المصير الشعب الصحراوي دون شروط إدارية وعسكرية[3].

(1) محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص100.
(2) ينظر إلى كل من عبدالله محمد القاق، الصحراء المغربية: حقائق.. ووثائق، دون جهة النشر، عمان، 1988، ص19، وكذلك حميد ياسر عبدالحسين الياسري، مصدر سبق ذكره، ص99.
(3) يوسف براهيمي، الصحراء الغربية من الكفاح المسلح إلى الدبلوماسية الالكترونية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد10، العدد1، 2021، ص594.

وبقي النزاع العسكري بين الطرفين بسبب استمرار الموقف الجزائري المساند لجبهة البوليساريو ومبدأ تقرير المصير، حتى نهاية مرحلة الثمانينات من القرن العشرين، التي شهدت متغيرات دولية وإقليمية جديدة تمثلت بنشأة اتحاد المغرب العربي سنة 1989، والقناعة بعدم قدرة الطرفين على الحسم العسكري، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وبروز دور الأمم المتحدة، فكانت بداية الانتقال الحقيقية من النزاع العسكري إلى العمل السياسي بقبول طرفي النزاع مقترحات التسوية الأممية والتي سميت بمخطط التسوية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين وحتى الآن، واستمرت الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة التي اسفرت عن القرار (690) الذي صدر بتاريخ 29 نيسان من عام 1991 الذي ارسى اسس وقف اطلاق النار بين الطرفين المتحاربين جبهة البوليساريو والمغرب، كما ايد مجلس الامن جهود الامين العام للأمم المتحدة (خافيير بيريز دي كوييار) بتنظيم ومراقبة استفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وعليه فقد تقرر بموجب القرار ذاته انشاء بعثة الامم المتحدة (المنيورسو) التي تشرف على الاستفتاء وتقرير المصير في الصحراء الغربية[1]، ومنذ ذلك التاريخ انتقل الصراع المغربي الصحراوي من حالة الحرب إلى المرحلة الدبلوماسية وسط محفل دولي يخضع لمتغيرات سياسية عالمية[2].

وبعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بالصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو، تمهيدا لتنظيم استفتاء لتقرير المصير تحت اشراف الأمم المتحدة، انفجر الوضع في الصحراء الغربية، في ظل تعدد وتعارض مواقف أطراف أزمة الصحراء، مع تعثر عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء (المينورسو) التي لم تستطع منذ تشكيلها في 29 نيسان 1991، حمل أطراف الصراع أثناء جولاتهم التفاوضية المتعددة على أي تفاهم أو اتفاق، إذ أخفقت المساعي الأممية في جميع المحادثات التي أجرتها بشأن مستقبل الصحراء بين المغرب والبوليساريو بوصفهما طرفي النزاع، وهو ما جعل الحرب تشتعل مرة أخرى[3]، إذ قامت قوات من الدرك الملكي المغربي بتاريخ 11 آب 2016 بتجاوز جدار جنوبا في المنطقة (الكركرات) [*] مهمته الشروع في تعبيد طريق بري يتجاوز الجدار الرملي المقسم للإقليم الصحراء الغربية، بين تلك الخاضعة للسيطرة المغربية وتلك الخاضعة لسيطرة جبهة البوليساريو لربط مسافة الستة كيلومتر غير المعبدة بالحدود الشمالية للجمهورية موريتانيا قصد تيسير عملية عبور السيارات والشاحنات المحملة بمختلف المواد الغذائية والصناعية والتجارية المتجهة إلى موريتانيا ومنها نحو القارة الأفريقية في مختلف اتجاهاتها[4].

---

(1) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، قرار رقم S/RES/690 يتعلق بالصحراء الغربية، المؤرخ 29 نيسان/ أبريل 1991، ص66-67.

(2) حميد ياسر عبدالحسين الياسري، مصدر سبق ذكره، ص114.

(3) محمد المختار الخليل وآخرون، أزمة الصحراء الغربية: تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ص2.

(*) الكركرات منطقة جغرافية صغيرة في منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها، تقع على 11 كلم من المحيط الأطلسي، ويعتبرها المغرب منطقة تابعة له، لا يتعدى طولها (7.3) كلم، حددتها الأمم المتحدة بناءا على توقيع اتفاقية توقيف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو في 6 أيلول1991 كمنطقة عازلة فاصلة بين الطرفين. ليلى المهدي نافع، مستقبل القضية الصحراوية في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص33.

(4) العربي بجيجة، معبر الكركرات عقدة جديدة لتأزيم الوضع في إقليم الصحراء الغربية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد1، العدد1، 2017، ص110-111، وكذلك محمد أبو سعدة، تطورات المشهد الأسبوعي، تقرير أسبوعي، المعهد المصري للدراسات، استنبول، 3 أيلول/ سبتمبر2006، ص6.

وفي 15 أب 2016 أرسلت جبهة البوليساريو أفراداً مسلحين إلى موقع يوجد مباشرة في أقصى الطرف الجنوبي للطريق الجاري تعبيدها بهدف منع الأشغال المغربية من المضي قدماً، ووضع حرس حماية خلفيون مسلحون تسليحاً كاملاً خلفهم في الشريط العازل، للحد من تقدم الأليات والشاحنات المغربية المكلفة بتعبيد الطريق البري، إذ اعترضت طريقها وحالت دون إتمام مسافة الستة كيلومترات، وترى جبهة البوليساريو على أن وجود عناصرها المسلحة في منطقة الكركرات وبالقرب منها هو للدفاع عن النفس ضد محاولة المغرب تغيير الوضع القائم عن طريق تعبيد الطريق الصحراوية، وقالت إن الحالة الموشكة على الانفجار تتطلب حلا يتجاوز مجرد تسجيل انتهاكات (الاتفاق العسكري رقم1) (*)، واستمر تصاعد حدة التوتر حتى بلغ ذروته في منتصف شهر شباط2017، عندما بدأت الجبهة البوليساريو تعرقل مرور المركبات المدنية والتجارية التي تحمل شارات وخرائط مغربية تبين أن الصحراء الغربية جزء من المغرب عبر الكركرات، قائلة إن هذا الأمر استفزاز متعمد، مما أدى إلى الأضرار ببعض المركبات التي تجاهل سائقوها طلب وحدات جبهة البوليساريو التوقف في أماكنهم أو الذين توقفوا ولكنهم أُجبروا على إزالة الشارات المغربية[1].

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة السابق (بان كي مون) عن انشغاله العميق حيال الوضع المتوتر في منطقة الكركرات، وحث طرفي النزاع على وقف أي عمل يمكن أن يغير الوضع القائم في إقليم الصحراء الغربية أو يؤدي إلى التصعيد بينهما، داعيا إلى سحب كل المعدات العسكرية والعناصر المسلحة لتجنب أي تصعيد عسكري في المنطقة، واحترام اتفاق وقف إطلاق النار وتمكين بعثة المينورسو من الشروع في مشاورات مع طرفي النزاع حول الوضع في المنطقة، مشددا على أهمية احترام الطرفين التزاماتهما الموقعين عليها في الاتفاق العسكري رقم 1، وعلى ضرورة احترام بنود اتفاق وقف إطلاق النار لسنة 1991، وبمجرد استلام الأمين العام الأممي السيد (أنطونيو غوتيريس) لمهامه خلافا (بان كي مون) أعرب عن قلقه العميق إزاء تزايد التوترات في محيط الكركرات في المنطقة العازلة، داعيا الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب تصعيد التوترات من

(*) يقسم الاتفاق العسكري رقم 1 الصحراء الغربية خمسة أقسام، هي**(شريط فاصل)** عرضه خمسة كيلومترات جنوب الجدار الرملي وشرقه في اتجاه الحدود الموريتانية والجزائرية، ولا يعد الجدار الرملي ضمن الشريط العازل، ويحظر دخول أفراد القوات المسلحة المغربية وجبهة البوليساريو وأجهزتها العسكرية هذا الشريط سواء على الأرض أو الجو، كما يحظر فيه إطلاق النار على الأرض والجو وفي جميع الأوقات، و**(منطقتان محظورتان)** محيط كل واحدة منهما 30 كيلومترا على طول الجدار الرملي، الأولى شمال الجدار الرملي وغربه، والثانية جنوبه وشرقه، ويدخل الجدار الرملي ضمن المنطقة الأولى، ويدخل الشريط العازل ضمن المنطقة الثانية، ويحظر في هاتين المنطقتين إطلاق النار وعمليات التدريب العسكري باستثناء التدريب الجسدي للأشخاص غير المسلحين، وتحظر التعزيزات التكتيكية، وتحظر إعادة انتشار وحركة الجنود ومراكز القيادة والوحدات والمخازن والتجهيزات والذخائر الحربية والأسلحة، ويحظر دخول الطائرات العسكرية وتعزيز البنيات الدفاعية، وكذلك**(منطقتان للحظر المحدود)** وهي مساحات واسعة من الأرض تقع على التوالي على الجانبين الشمالي والغربي للمنطقة المحظورة الأولى، وعلى الجانبين الجنوبي والشرقي من المنطقة المحظورة الثانية ويسمح داخل هاتين المنطقتين بكل النشاطات العسكرية العادية باستثناء تعزيز حقوق الألغام الموجودة وتركيز القوات، وبناء مراكز قيادة وثكنات وقدرات تخزينية جديدة، ويمكن للطرفين أن يقوما بتمارين عسكرية بما في ذلك إطلاق نيران الأسلحة من عيار أقل من 9 ملم، بشرط إخبار قوات المينورسو بذلك. وحدة الدراسات السياسية، أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7كانون الأول/ديسمبر 2020، ص3.

(1) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، قرار رقم S/2017/307، 10/4/ 2017، ص1-4.

جانب الجهات العسكرية أو المدنية، ولا ينبغي اتخاذ أي إجراء قد يشكل تغييراً للوضع الراهن في القطاع العازل، وهو ما استجاب له الطرف المغربي مباشرة في 26 شباط 2017، في حين أعادت وحدات جبهة البوليساريو العسكرية انتشارها في المنطقة 29 أبريل2017 [1].

وتجددت الاشتباكات في معبر الكركرات مرة أخرى، فمع نهاية تشرين الأول 2020 أغلق نشطاء صحراويون الجزء الواقع في المنطقة العازلة بين الإقليم الصحراوي الذي يديره المغرب والحدود الموريتانية مانعين حركة مرور شاحنات النقل التجارية والسيارات، وتوالت الأحداث بشكل متصاعد إذ قام المغرب في 13 تشرين الثاني 2020 بعملية عسكرية بمنطقة الكركرات العازلة من أجل إعادة حركة المرور عبر المعبر وبناء ستار رملي أمني داخل المنطقة العازلة، كما أعلنت البوليساريو إنهاء التزامها بوقف إطلاق النار الموقع 1991، واتخاذ الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنفيذ مقتضيات حالة الحرب، ومنذ ذلك التاريخ تعلن جبهة البوليساريو عبر بلاغات عسكرية أنها تشن هجمات على الجيش المغربي في مناطق مختلفة حول الجدار الذي بناه المغرب في الجزء الصحراوي الذي يقع تحت سيطرته[2].

وأن استمرار تجدد الحرب في معبر الكركرات أو ما يطلق عليه حرب الصحراء الغربية الثانية، إلى أسباب مباشرة تمثلت في فشل جهود الأمم المتحدة والتي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، فبعد ان كان الهدف الرئيسي من تأسيس (بعثة المينورسو) تنظيم استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، تحول دورها مع مرور الوقت الى مراقبة وقف إطلاق النار، وعجزت عن القيام بممارسة الأدوار المنوطة ببعثات السلام الأممية، أما الأسباب غير مباشرة تمثلت في شكل الهجوم المسلح الذي نفذه الجيش المغربي بتاريخ 13 تشرين الثاني 2020 ضد المعتصمين الصحراويين بالمنطقة العازلة، إذ اعتبرت جبهة البوليساريو الهجوم عملاً عدوانياً وانتهاكاً صارخاً لوقف إطلاق النار، مما أدى إلى استئناف الكفاح المسلح وإعلان حالة الطوارئ وتشكيل قوات للدعم والاحتياط وذلك في إطار استكمال الجاهزية العسكرية في مختلف القطاعات[3].

ومع بداية سنة 2021 صرح (سيدي ولد أوكال) الأمين العام لوزارة الأمن في الجمهورية الصحراوية (في المدة الماضية، أعطينا ثقة كاملة للمجتمع الدولي وأوقفنا الكفاح بصفة نهائية وانتظرنا 30 سنة من المماطلة والوعود الكاذبة والانتظار الممل)، وأكد (ولد أوكال) خلال مؤتمر صحافي عبر الإنترنت بمشاركة الممثل لجبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة (عمر سيد محمد)، (استعداد الجبهة للتفاوض من خلال أي وساطة)، مضيفا (بالنسبة إلينا هذا العمل العسكري سيستمر سواء بالمفاوضات أو دونها)، مشيرا إلى أن (الصحراويين يعودون للبلد من أجل استقلاله)[4].

أن النزاع في الصحراء الغربية أدى إلى زيادة في الانفاق العسكري، وسباق تسلح بين الجزائر والمغرب، وحسب تقرير للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية سنة 1988 أن المغرب خصص (5%) من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات العسكرية، والاخير انتقل من (1.4) مليار دولار سنة 1997 إلى (1.7) مليار دولار في سنة 1988، وإلى (3.5) مليار دولار في سنة 2015 حسب معهد (غلوبال فاير

(1) العربي بجيجة، مصدر سبق ذكره، ص112، وكذلك الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، قرار رقم S/2018/277، 3/10/ 2018، ص1.

(2) محمد المختار الخليل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص2، وكذلك غاليثيا، مذكرة حول عودة الحرب في الصحراء الغربية، ترجمة: مصطفى الكتاب، مركز دراسات حول الصحراء الغربية بجامعة سانتياغو دي كومبوستيلا، إسبانيا، نيسان/ إبريل 2021، ص1.

(3) قسم الدراسات، حرب الصحراء الغربية الثانية: الاسباب والنتائج والمآلات، موقع صمود، مايو/ آيار2020، ص4-6.

(4) نقلاً عن البوليساريو تروج لأجواء حرب وهمية في معبر الكركرات، صحيفة العرب، لندن، العدد11951، 2021/1/25.

بأور الأمريكي)، كما تجاوزت ديون المغرب الخارجية أكثر من (17) مليار دولار سنة 2007، بالإضافة إلى الدين الداخلي التي تجاوزت (25) مليار دولار من السنة نفسه، وفي هذا الإطار داب المغرب على تسخير ما قيمة ملياري دولار سنوياً من أجل اقتناء أسلحة من السوق الدولية [1].

وأن الصحراء الغربية ملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، ومنها مخلفات الذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة، إذ وضعت القوات المغربية الغاماً مضادة للأفراد وللمركبات داخل وحول الجدران الدفاعية، وطبقاً لمنظمة مكافحة الألغام الأرضية فإن الصحراء الغربية تعد من أكثر الأراضي المليئة بالألغام في العالم[2]، إذ يقول(باسكال بونغارد) مدير برنامج لدى منظمة نداء جنيف، أن هناك ما بين (10-5) ملايين لغم مزروعة حول الجدار، بالإضافة إلى عدد يتراوح ما بين مليونين إلى خمسة ملايين منتشرة في جميع أنحاء المنطقة المعنية، بما في ذلك تلك المناطق التي تسيطر عليها المغرب والتي تسيطر عليها البوليساريو وكذلك في الجزائر وموريتانيا، فضلاً عن لم يتم وضع أية خرائط تحدد هذه الألغام على مدى مراحل النزاع المختلفة بالرغم من احتمالية وضع خرائط لحقول الألغام في الجانب المغربي وبشكل دقيق إلى حد ما[3].

وأن هذه الألغام أدت إلى اصابات الكثير من المدنيين فضلاً عن الوفيات، وقام مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تشغله دائرة الأمم المتحدة بمسح وتطهير (3.123.830) مترا مربعا من الأراضي الملوثة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مما أفضى إلى تطهير (24) منطقة مستهدفة بذخائر عنقودية و(11) حقل ألغام وتحقق (391.7) كيلو مترا من الطرق شرق الجدار الرملي، كما قام الجيش الملكي المغربي بتطهير أكثر من(144.770.000) متر مربع من الأراضي غرب الجدار الرملي، وتدمير (1008) قطع من الذخائر غير المتفجرة، إضافة إلى (57) من الألغام المضادة للدبابات، و(56) من الألغام المضادة للأفراد[4].

المبحث الثاني: الأبعاد الإنسانية في الصحراء الغربية

تعد قضية النزاع في الصحراء الغربية احد أطول النزاعات الدولية من حيث المدة، والتي نجم عنها تقسيم الشعب الصحراوي إلى ثلاث مناطق وهي تندوف في الجزائر، إذ يعتبر لاجئي تندوف ثاني أقدم لاجئين على المستوى العالم بعد اللاجئين الفلسطينيين، والمنطقة الخاضعة للحكم المغربي والمنطقة التابعة للبوليساريو، فهذا الانفصال يشكل انتهاك لحقوق الإنسان التي عملت مجموعة من المنظمات على تغطيتها ونشر تقارير عنها كآلية رقابة مستقلة، وإن تعدد دور هذه المنظمات، ففي تندوف يتمحور دورها حول الإعانات الإنسانية التي يتوقف عليها مصير الشعب الصحراوي وبالتالي تعمل على التأثير على الرأي العام العالمي من أجل الضغط على المجتمع الدولي[5].

---

(1) ينظر إلى كمال عباس عبد الودود، أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب دراسة في المفهوم والسياسات والنتائج، دار النشر نور، المانيا، 2016، ص76-79.

(2) عبدالرحمن عاطف أبو زيد، الصراع بين المغرب وجبهة البوليساريو على الصحراء الغربية وتداعياته على الأمن الإقليمي، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، العدد49، 2019، ص52.

(3) كرايسز جروب، الصحراء الغربية: تكاليف النزاع، تقرير الشرق الأوسط رقم(65)، 11حزيران/ يونيو 2007، ص7.

(4) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، قرار رقم S/2018/277، مصدر سبق ذكره، ص19.

(5) حكيم غريب، دور المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية: بين الاعتبارات الانسانية و الوجه الخفي لها، مصداقية، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال، الجزائر، المجلد3، العدد1، 2021، ص80-81.

يعد المغرب من الدول الموقعة على العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تلزمه باحترام وحماية وإحقاق حق الإنسان في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، وحقوقه في الحرية والأمن الشخصي، وفي تلقي محاكمة عادلة، والتي تحرم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فضلاً عن أن القوانين المغربية تؤكد على هذه الالتزامات، إلا أن الصحراويين يعانون من تهميش واقصاء وفي كافة مجالات الحياة، وبحسب منظمة العفو الدولية إن السلطات المغربية تقوم بموجة انتهاكات ترتكبها ضد النشطاء المطالبين باستقلال الصحراء الغربية عبر سوء المعاملة والاعتقالات والمضايقات بهدف تكميم أفواههم أو معاقبتهم على نشاطهم السلمي المناهض، من أجل إحكام سيطرته على إقليم الصحراء الغربية[1].

ويوثق تقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) العديد من أشكال الاضطهاد والمضايقات من قبل السلطات المغربية بحق نشطاء حقوق الإنسان الصحراويين، وتسعى السلطات لنزع المصداقية عن هؤلاء النشطاء، وتتهم الكثيرين منهم باستخدام حقوق الإنسان كغطاء لأجندة البوليساريو، وتبرر السلطات قمعها ليس فقط بدعوى تفادي المس بوحدة الأراضي المغربية، بل أيضاً بدعوى تفادي العنف، إذ أن بعض المسيرات وفي حوادث منفصلة أخرى شهدت إلقاء أشخاص للحجارة، وفي بعض الحالات قنابل المولوتوف المصنوعة يدوياً، وهذه الأعمال الخطيرة وغير القانونية تسببت في إلحاق الإصابات بكل من عناصر إنفاذ القانون والمدنيين، ومن حق ومسؤولية السلطات المغربية أن تمنع مثل هذه الأعمال وتعاقب مرتكبيها، إلا أن السلطات المغربية تحظر تقريباً جميع التجمعات بغض النظر عن موضوعها حين تشتبه في أن المنظمين يتعاطفون مع الاستقلال، وتقوم بشكل متكرر بفض التجمعات العمومية غير المصرح بها حتى عندما تكون سلمية تماماً[2].

ويعاني الصحراويين من الاختفاء القسري والترحيل الاجباري، إذ تعددت الأساليب والممارسات التي تنتهجها السلطات المغربية في الصحراء الغربية ضد المدنيين الصحراويين، فمنذ أن احكمت المغرب سيطرتها على الصحراء الغربية قامت بحملات واسعة النطاق للترحيل الاجباري والذي تم تكريسه عبر القضاء على أسباب الحياة في اماكن التي تواجدوا فيها[3]، وشهدت المدن الصحراوية عدة تظاهرات بداية منذ عام 1999، إذ كانت مطالب المتظاهرين ذو طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي، تمثلت بمشاكل البطالة وصعوبة الحصول على مسكن والشعور بالعدل، الذي تسبب فيه تمركز ثروات المنطقة في يد الأقلية، وفي عام 2006 قامت الشرطة في منطقة العيون باستخدام العنف بتفريق حشد صغير من منظمات حقوق الإنسان المحلية قبل أن يبدأ الحدث، مع استخدام القوة المفرطة، فضلاً عن أن عدم اهتمام السلطات بسلوك الشرطة، وهذا يعني الإفلات من العقاب أثناء تفريق مظاهرات غير عنيفة ضد أشخاص يلقبون بأنهم مؤيدون للانفصال[4].

والأغلبية الواضحة من المنظمات غير الحكومية الصحراوية غير معترف بها رسميا، ومع أن بعضها اختار عمدا عدم التسجيل ضمن الإطار التشريعي المغربي، إلا أن بعضها الآخر اتخذ الخطوات القانونية للحصول على الاعتراف دون النجاح في ذلك على مدى بضع سنوات، وبسبب عدم الاعتراف

(1) منظمة العفو الدولية، القمع المستهدف للنشطاء الصحراويين، رقم الوثيقة MDE29/4404/2021، 19تموز/يوليو2021، ص1.

(2) هيومن رايتس ووتش، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، نيويورك، 2008، ص5.

(3) Bahia Mahmud Awahm, Sahra Occidental Del abandon colonial a la construccion un estado, de la presente edición: Pregunta Ediciones, Zaragoza, 2019, p208.

(4) هيومن رايتس ووتش، مصدر سبق ذكره، ص69.

الرسمي لا يوجد لهذه المنظمات مقر، وتعقد الاجتماعات في بيوت الأفراد، ويحول ذلك دون قيامها بنشاطات عامة معتادة كاستخدام المرافق العامة، ولا يمكنها الحصول على تمويل، وتكون هذه الجمعيات الصحراوية تحت المراقبة المستمرة من السلطات، وندد العديد من الناشطين ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالتعذيب الممارس في مراكز الشرطة والسجون، ولا يسمح للهيئات الإنسانية الدولية بزيارة هؤلاء المساجين، بحجة أنهم استفادوا من ضمانات وحكموا محاكمات عادلة، ولا تسمح بتدخل مدافعي حقوق الإنسان، كما أنها تتجاهل حقوق المساجين بالدفاع عن أنفسهم، وندد المحامون بالترهيب الذي يتعرضون له، كما أن المحاكم ترفض سماع الشهود وأن قضاة التحقيق يصادقون على تقارير التهم دون أخذ إفادات الشهود وآراء الخبراء في الحسبان[1].

ويحظر حرية التعبير في المناطق التي تسيطر عليها المغرب، فضلاً عن اخضاع وسائل الإعلام لرقابة صارمة، ويحظر حق التنقل إذ أن تبادل الزيارات بين الأسر الصحراوية داخل الصحراء الغربية أي بين (المخيمات والأراضي المغربية) هو أمر مستحيل نظراً لوجود الحائط المغربي الذي يعوق التنقل بين شطري الصحراء الغربية، ونتيجة لذلك تعرض الألف من الأسر الصحراوية للانفصال وتفرق أفرادها بما يمثل وضعاً مؤلماً للسكان[2].

وتنشر المنظمات الانسانية وعلى رأسهم منظمة (هيومن رايتس ووتش) العديد من التقارير السنوية حول أوضاع حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الصحراوي عبر السلطات المغربية، وذلك من أجل التأثير في الرأي العام العالمي والضغط على المغرب، ومثالها تغطية أحداث نوفمبر 2010 حين قام الصحراويون بنصب (6500) خيمة احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في المناطق الخاضعة للحكم المغربي، فواجهت قوات الأمن المغربية هذه الاحتجاجات بالرصاص وحجز المحتجين والبعض منهم مازال محتجزاً، كما منعت وصول الإعانات الطبية للمصابين الذين تعرضوا للضرب، فوجهت منظمة(هيومن رايتس ووتش) نداءات لكل من منظمة أطباء العالم ومنظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك من أجل تقدمي الإسعافات الأولية وإعداد التقارير حول حالات التعذيب التي يتعرض لها الشعب الصحراوي[3].

وتواصل المغرب على طرد المنظمات الإنسانية أو التي تحقق في قضايا انتهاك الإنسان وقد يصل الأمر إلى عدم الاعتراف بها، ومن اهم المنظمات الإنسانية الدولية التي تعمل في نزاع الصحراء الغربية نجد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تتعاون مع الجزائر فيما يخص لاجئي تندوف وتعمل على تخفيض نسبة الأنيميا التي يعاني منها النساء الحوامل والأطفال، وقلصت نسبة سوء التغذية إلى (5%)، وعملت على إعادة بناء المدارس، وتحسين الخدمات الصحية بنسبة (50%)، وتحسين شبكة المياه والصرف الصحي، كما تتعاون المفوضية مع عدة منظمات غير حكومية وأخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدة من أجل تغطية كافة احتياجات اللاجئين[4].

---

(1) الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في المغرب والصحراء المغربية، تقرير البعثة الأوروبية، كوبنهاغن، أذار/مارس 2015، ص21-23.

(2) الاتحاد الأفريقي، تقرير بعثة تقصى الحقائق الموفدة إلى الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، أثيوبيا، 24-28 سبتمبر 2012، ص13.

(3) حكيم غريب، مصدر سبق ذكره، ص86-87.

(4) المصدر نفسه، ص85-86، وكذلك منظمة العفو الدولية، بيان عام، رقم الوثيقة MDE 29/0226/2019، لندن، 26أبريل/نيسان 2019، ص2.

ومنذ بداية النزاع في عام 1975 وحتى وقف إطلاق النار في 1991، ارتكبت القوات المغربية والبوليساريو الكثير من انتهاكات بحقوق الإنسان، إذ قام الطرفان بتعذيب المشتبه في أنهم من الخصوم واحتجزوهم في مراكز احتجاز لسنوات دون توجيه الاتهامات إليهم أو محاكمتهم، ومات محتجزون من الجانبين تحت تأثير التعذيب أو أثناء سنوات من الحبس السري، وقامت المنظمات الدولية بتوثيق أقل للإساءات التي ارتكبتها جبهة البوليساريو في مخيمات اللاجئين التي تديرها، وقالت منظمة العفو الدولية إنه بينما أقرت البوليساريو بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في الماضي، فإنها لم تقدم أية معلومات محددة عن أعمال الاحتجاز والتعذيب والمعاملة السيئة ومقتل أشخاص آخرين أثناء الاحتجاز أو في إبعاد الأشخاص المسؤولين عن هذه الإساءات في مناصبهم الرسمية، وقال وزير العدل في الجمهورية الصحراوية (حماده سلمى) لـ هيومن رايتس ووتش(إنه قبل وقف إطلاق النار عام 1991 كان المغرب والبوليساريو في نزاع بحرب مفتوحة فيها عناصر أجنبية اخترقت المخيمات ونفذت عمليات اغتيال، وأقر بأن جبهة البوليساريو ارتكبت إساءات في هذا السياق، وإن مؤتمر الجبهة السابع في سعيفة عام 1989 تبنى قرارات توجه البوليساريو بالاعتراف بالإساءات وتعويض الضحايا وإخلاء سبيل المحتجزين وإبعاد رئيس الأمن في البوليساريو وإغلاق السجون وتفعيل قوانين جديدة لتيسير مراقبة السجون، وتحميل المنتهكين المسؤولية وتشكيل لجنة لمراقبة حقوق الإنسان بإدارة رئيس الوزراء) [1].

ويعيش الصحراويين منذ عقود في مخيمات اللاجئين، وقسمت المخيمات إلى أربع ولايات، ويعتمد اللاجئين على المساعدات الإنسانية من الخارج كالاتحاد الأوروبي والجزائر، وبدأت تظهر في المخيمات أزمة في كل النواحي سببها نقص في المساعدات، مما أثر سلباً على اللاجئين، وتقدم اللجنة الأوروبية مساعدات إنسانية للاجئين في مخيمات تندوف[2]، وتقدم المعونة الغذائية لتلبية الاحتياجات الأساسية لاسيما الأطعمة الغنية بالفيتامينات لمكافحة سوء التغذية، وفي عام 2012 رصد مكتب إيكو (10) مليون يورو من أجل تحسين ظروفهم المعيشية، وتمثل المياه المشكلة الرئيسية بالنسبة للاجئين، لذلك تساهم المفوضية في ضمان توفير كميات كافية من مياه الشرب القادمة من مصادر آمنة، وتم ربط المخيمات مباشرة بمصادر المياه عبر مشروعات شبكات الأنابيب وصهاريج نقل الماء، وذلك بهدف تخفيف الاعتماد على الصهاريج، كما تم تمويل حملات توعية بالنظافة الشخصية والصحة العامة ولاسيما في المدارس من أجل الحد من خطر انتشار الأمراض[3].

ويعيش الصحراويين نتيجة وضع الطوارئ المزمن في المخيمات من المشكلات التغذية المنتشرة، والسبب في ذلك أن هذه المخيمات أقيمت أساساً لتكون مضافة مؤقتة للاجئين لذلك لم توضع الآليات اللازمة لإقامة منظومات غذائية عالية الجودة، ونتيجة لذلك أصبح انتشار حالات فقر الدم المتزايد لدى النساء في عمر الإنجاب من المشكلات الرئيسية الصحية، وتقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمساعدات لتقليل أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، وكذلك يعمل برنامج الأغذية العالمي على تحسين الوقاية من فقر الدم ومعالجة حالات الإصابة، بالإضافة إلى تقليل التقزم وسوء التغذية الحاد المنتشر بين الأطفال والنساء الحوامل، مع ارتفاع معدلات فقر الدم في المخيمات بنسبة تصل إلى(39%) لدى الأطفال و(45%) في النساء، وأصبحت هذه التحديات أكثر

(1) نقلاً عن هيومن رايتس ووتش، مصدر سبق ذكره، ص89-90.

(2) زعروري حدوش وردية، تضامن المجتمع المدني الجزائري مع اللاجئين "اللاجئين الصحراويين نموذجا"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة إبن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد1، العدد1، 2016، ص209-210.

(3) الاتحاد الأوروبي، المساعدات الإنسانية والحماية المدنية اللاجئين الصحراويين، تقرير المفوضية الأوروبية، آذار 2012، ص1-2.

إلحاحاً وصعوبة لعدم وجود تمويل مضمون، ويؤدي بدوره إلى تقليل أعداد حصص الإعاشة وعدم كفاية المؤن التي تأتيهم عن طريق المساعدات الإنسانية[1].

ويعاني الصحراويين من نقص في المدارس داخل المخيمات، إذ تعتمد البوليساريو بالكامل على المنح التي تحصل عليها من عدد من الدول المؤيدة لها، والتي تمكنها من إرسال الشباب للالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ويلتحق الأطفال الصحراويون بـ (29) مركزاً للمرحلة ما قبل المدارس، و(31) مدرسة ابتدائية، وسبع مدارس ثانوية، وينهي عدد أقل منهم دراسته الثانوية وما بعد الثانوية خارج البلاد، ومنذ اجتياح الفيضانات عام 2006 أدى إلى تخفيض عدد كبير لطالب القادرين على الحضور في المدارس الثانوية في المخيمات، وتحظى الاخيرة بأعلى معدل لمحو الأمية في إفريقيا، فضلاً عن أن الحضور العام في المدارس أقل بكثير مقارنة بسكان المخيمات، ويرجع ذلك إلى الأمراض الموسمية وأنماط السفر، كما أن معدلات التحاق الإناث بالمراحل المتقدمة في التعليم الابتدائي كانت متدنية، ويتمثل السبب في زيادة مستوى الأعباء الأسرية ونقص في المواد الصحية النسائية ما يدفع البنات الأكبر سناً إلى التسرب من المدرسة أو إلى عدم الانتظام بالحضور[2].

وبهذا فأن جبهة البوليساريو ترفع راية حقوق الإنسان التي أصبحت تشكل نقطة حساسة بالنسبة للمغرب، لاسيما بعد ما استنجد الصحراويون بتقارير المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس وتش وغيرها من المنظمات والتي سجلت انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وخاصة إن القوات الأممية الموجودة في الصحراء الغربية لم تتمكن من وضع حد لما تعتبره حالات انتهاك لحقوق الإنسان، ولم تتمكن من حماية المدنيين الذين يشاركون في عمليات احتجاج رغم وجودها في الأراضي الصحراوية، مما أثار غضب البوليساريو وأنصاره، ونتيجة للضغوط العالمية والمؤسسات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، فأن الحكومة المغربية مضطرة للخضوع لقواعد جديدة في تعاملها مع الصحراويين، لاسيما عندما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان[3].

الخاتمة

بعد أن قسمت اتفاقية مدريد الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا واستبعدت البوليساريو، اعلنت الأخيرة جمهوريتها العربية الصحراوية الديمقراطية وعن نظامها السياسي، ودخلت في نزاع عسكري ما زال مستمراً مع المغرب، إلا أن موريتانيا انسحبت من الصحراء عام 1979 نتيجة الخسائر التي تكبدتها على يد البوليساريو، مما دفعهم إلى توقيع اتفاقية السلام برعاية جزائرية يوم 5 آب 1979 تم على أثرها انسحاب الجيش والادارة الموريتانية من إقليم وادي الذهب، لتقوم القوات المغربية بفرض سيادتها على كامل الإقليم الصحراوي بتاريخ 14 آب 1979، ليتحول الصراع من ثلاثي إلى ثنائي بين (المغرب- البوليساريو)، وسجلت قوات البوليساريو تفوقاً على الجيش المغربي في السنوات(1979-1980)، ويرجع ذلك إلى معرفتهم الجيدة بالإقليم، بينما كانت معنويات الجيش المغربي منخفضة بسبب صعوبة القتال في الأراضي الصحراوية، وبعد ذلك اتبع المغرب استراتيجية عسكرية صارمة في مواجهة قوات البوليساريو، ومنها بناء الحواجز الرملية والتمترس داخل الخنادق الدفاعية المزودة بمختلف

(1) جورجيا أنغيلوني وجينيفر كار، الصحة الحيوانية والبشرية في مخيمات اللاجئين الصحراويين، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد58، 2018، ص81.

(2) أليان فيديان، التهجير المطول للصحراويين التحديات الفرص داخل وخارج المخيمات، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، لندن، آيار/مايو 2011، ص14-16.

(3) ظفر الإسلام خان، أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني وإقليمي متغير، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 18نيسان/ أبريل 2013، ص6.

الاسلحة، مما أدى الى أضعاف جبهة البوليساريو في قدرتها على التوغل في المناطق الصحراوية، ونتيجة عدم قدرة الطرفين على الحسم العسكري، قرر الطرفان الدخول في مفاوضات برعاية الأمم المتحدة الذي ارسى اسس وقف اطلاق النار عام 1991، إلا أن الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الأمم المتحدة عبر مشاريعها لم تعالج الأزمة الصحراوية، مما دفع الطرفان(المغرب- البوليساريو) في تجدد الصراع في معبر الكركرات عام 2016، الأمر الذي آثر على حقوق الإنسان، إذ تعرض الصحراويين لكافة اشكال الاضطهاد وتهميش والأقصاء وفي كافة مجال الحياة، لاسيما أن الجدار الرملي قسم السكان وفكك العوائل بين مخيمات اللاجئين في الجزائر وفي الأراضي التي تسيطر عليها المغرب والبوليساريو، فضلاً عن انعدام وسائل الحياة في تلك المخيمات، كما يعاني الصحراويين من الاختفاء القسري والترحيل الاجباري التي تنتهجها السلطات المغربية، ويحظر حرية التعبير والتنقل في المناطق التي تسيطر عليها المغرب، وأن هذا الانتهاكات لا تقتصر على السلطات المغربية بل تمتد إلى جبهة البوليساريو.

Reference

1. Muhammad Ali Dahesh, The Moroccan Desert, History and the Present, Arab Studies Library for Publishing and Distribution, Sultanate of Oman, 2022.
2. Laila Khalil Badie, Lights and Features of Sakia Al-Hamra and the Valley of Gold (Western Desert), Dar Al-Masir, Beirut, 1976.
3. Muhammad Ali Dahesh, Western Sahara ((historical and political study)) 1884-2011, Dar Ibn al-Atheer for printing and publishing, Nineveh, 2011.
4. From the shrewd Ould Mohamed Fal Al-Mukhtar, Mauritania and the Sahara issue from war to neutrality, a reading in the outcome and prospects, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2015.
5. Mahmoud Saleh Al-Karwi, Memory of Military Coups in Mauritania, Arab Journal of Political Science, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 31, 2011.
6. Kamal Abbas Abdel-Wadoud, The Impact of the Western Sahara Issue on the Arms Race Between Algeria and Morocco, A Study of Concept, Policies and Results, Nour Publishing House, Germany, 2016.
7. Youssef Brahimi, Western Sahara from Armed Struggle to Electronic Diplomacy, Algerian Journal for Security and Development, Batna University 1 El Hadj Lakhdar, Algeria, Volume 10, Issue 1, 2021.
8. Abdel Rahman Atef Abu Zeid, The conflict between Morocco and the Polisario Front over Western Sahara and its repercussions on regional security, Political Horizons, The Arab Center for Research and Studies, Cairo, Issue 49, 2019.
9. Hakim Gharib, The Role of International Humanitarian Organizations in the Western Sahara Conflict: Between Humanitarian Considerations and Their

Hidden Face, Credibility, Military Higher School of Information and Communication, Algeria, Volume 3, Number 1, 2021.

10. Zaarouri Haddouche Ouardia, Algerian civil society's solidarity with refugees "Sahrawi refugees as a model", Journal of Human Rights and Public Freedoms, Ibn Badis Mostaganem University, Algeria, Volume 1, Number 1, 2016.